دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية: دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي / محافظة نينوى

The role of banks in supporting the financial policy of the Iraqi state and the tools for achieving it: An exploratory study in the Agricultural Cooperative Bank in Nineveh Governorate

معـد حـــازم السعـــدون

وزارة الزراعـــة / شركـة ما بين النهرين العامـــة للبـــذور

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٥/٢٥ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٧/١٥**

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور المصارف العراقية في دعم السياسة المالية للدولة العراقية وأدوات تحقيقها وفق أفضل التوجهات المالية وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مصرفية متميزة تسهم في تنمية ودعم السياسة المالية للدولة العراقية.

قام الباحث بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الميدان المبحوث، حيث كان مجتمع العينة (٢٥٠) موظف على الملاك الدائم الموظفين في المصارف الحكومية وهي (مصرف الرافدين، المصرف الزراعي)، باستخدام استمارة الاستبانة التي تعد الاداة الرئيسة والتي تم توزيعها على (٤٠) مستجيب للتوصل الى النتائج، من أصل (٤٠) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) من اساليب احصائية لاختبار الفرضيات الرئيسة والتي تنص على وجود دور رئيسي للمصارف في تحقيق ادوات السياسة المالية للدولة العراقية، وتم التوصل الى عدة استنتاجات ومنها وجود أدوات مالية يعتمدها المصرف لتقديم افضل الخدمات المصرفية، وفي ضوء ذلك قدم الباحث من خلال البحث مجموعة من المقترحات التي تخص البحث بما يحقق أكبر فائدة للميدان المبحوث.

الكلمات المفتاحية: (السياسة المالية)، (أدوات السياسة المالية)، (المصارف).

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الثالث / ايلول ٢٠٢١
الصفحات ٢٢٥- ٢٥٤

دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية: دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي / محافظة نينوى

Abstract

The research aims to show the role of Iraqi banks in supporting the financial policy of the Iraqi state and the tools to achieve it according to the best financial trends and their reflection on economic stability by providing distinguished banking services that contribute to the development and support of the financial policy of the Iraqi state.

The researcher analyzed the data obtained from the searched field, where the sample community was (250) employees on the permanent staff of government banks (Rafidain Bank, Agricultural Bank), using the questionnaire form, which is the main tool that was distributed to (40) Responsible to reach results, out of (40) relying on the statistical program (SPSS) of statistical methods to test the main hypotheses, which stipulate the existence of a major role for banks in achieving the tools of the financial policy of the Iraqi state. The best banking services, and considering this, the researcher presented, through the research, a set of proposals related to the research in a way that would achieve the greatest benefit for the searched field.

Keywords: (Fiscal policy), (financial policy instruments) (banks).

المبحث الأول

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث على المصارف المبحوثة في محافظة نينوى، تبين وجود العديد من المعوقات التي تعترض عملهم في التعاملات المالية والتي تسهم في رفع مستوى الخدمات المصرفية حيث تسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وزيادة مستوى الخدمة وتحفيز القطاع الصناعي والتجاري للعمل على الاستثمار في المشاريع الوطنية الإنتاجية تشجيعاً للمنتج الوطني وتقليص نسبة البطالة، حيث كانت لدى العاملين الرغبة والحاجة الى تطبيق أدوات السياسة المالية التي ترفع من مستوى خدماتهم المصرفية وتحقيق النمو في الاقتصاد الوطني، ولكن هناك العديد من العقبات

التي تعترض عملهم من حيث الية العمل المصرفي التي لم يتم تطويرها، وان وجود جائحة كورونا (كوفيد-١٩) أدى الى هبوط مستوى التعاملات المصرفية والبطالة التي رافقت ذلك، وهنا تظهر مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

١- ما مدى تحقيق أدوات السياسة المالية؟

٢- هل تسهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

ثانياً: أهمية البحث

يمكن أن نحدد أهمية البحث وكالآتي:

١- تتجلى أهمية البحث من خلال الموضوع الذي تناوله واستخلاص النتائج التي تؤدي الى رفع مستوى أداء المصارف من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية.

٢- ان السياسة المالية هي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

٣- تقديم نتائج واقعية عن الخدمات التي تقدمها المصارف الحكومية واسهاماتها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف البحث

١- كيفية توظيف السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢- تحفيز إدارة المصارف على استخدام أفضل الأدوات المالية التي تمكنها من تقديم خدمة مصرفية متميزة.

٣- ابراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الأمان المصرفي للزبون وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٤- تحفيز القطاع الصناعي والتجاري للعمل وتطوير المشاريع الإنتاجية الوطنية.

رابعاً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: توثر السياسة المالية تأثيرا إيجابيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

الفرضية الفرعية: تؤثر أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خامسا: حدود البحث

وتتضمن الحدود الزمانية والمكانية للبحث وكالآتي:

١. **الحدود الزمانية:** امتدت المدة الزمنية لإعداد البحث للفترة من ٢٠٢١/٣/١ ولغاية ٢٠٢١/٤/١٥ مدة اكمال البحث.

٢. **الحدود المكانية:** تم اختيار مصرف الرافدين والمصرف الزراعي التعاوني في مدينة الموصل ميداناً للبحث الحالي.

٣. **الحدود البشرية:** تضمنت الحدود البشرية الأفراد المستجيبين والذين بلغ عددهم (٤٠) مستجيباً، وشملت عينة البحث القصدية الموظفين في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي التعاوني والبالغ عددهم (٢٥٠).

سادسا: أسلوب البحث

اعتمد الباحث مجموعة من الوسائل والأدوات الإحصائية للحصول على مؤشرات دقيقة وواقعية تخدم أهداف البحث واختبار صحة فرضياته، إذ تم استخدام البرنامج الإحصائي (Excel)، والبرمجة الاحصائية (SPSS) في التحليل، وتمثلت هذه الوسائل الاحصائية بالنقاط الاتية:

أ. التكرارات والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات البحث وتشخيصها.

ب. استخدام اختبار (T) لاختبار فرضيات البحث.

المبحث الثاني– الإطار النظري للبحث

السياسة المالية للمصارف وأدواتها

أولا: المقدمة

ليس من الغريب ان يعاني المجتمع في العراق من حالة عدم التوازن والاضطراب الاقتصادي، اذ ان الحقب الزمنية التي توالت على العراق منذ فترة ليست بالقصيرة عرفت بعدم الاستقرار وكانت الحروب والازمات الاقتصادية عنوانها البارز. فالبطالة وسوء توزيع الدخل القومي وارتفاع عدد الفئات الواقعة دون خط الفقر الى جانب التسرب من التعليم والعنوسة وارتفاع مؤشرات الهجرة. هذه المشكلات وغيرها وبالرغم من ان بعضها اخذ طريقه الى الاصلاح وبشكل تدريجي، الا ان الجانب الاقتصادي مايزال بحاجة الى المزيد من خطوات الاصلاح والتي اصطدمت بعد عام ٢٠٠٣ بمعضلات توجب الاسرع بحلها، اذ قيدت الموازنة العامة بنفقات ضخمة خصصت لدحر القوى الارهابية واعادة تحقيق الاستقرار وبالتالي غدا الارهاب العائق الاكبر امام الاصلاحات فضلا عن نمو واستفحال العديد من الامراض ومنها جائحة كورونا (كوفيد–١٩) وما لاحقها من كساد اقتصادي وهبوط أسعار النفط والتي يتطلب حلها تظافر وتفعيل السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها السياسة المالية باعتبارها المسؤولة عن قنوات الانفاق والتحصيل ومن ثم هي من يعول عليها في مهمة إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي. فالسياسة المالية لأي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي تتمثل في دور الحكومة في الحصول على الايرادات العامة من المصادر المختلفة والموارد المتوفرة، وهذه الإيرادات العامة هي التي يتم انفاقها في مجالات توفير الأمن والدفاع والقضاء، وفي مجالات خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات والكهرباء والماء وصرف مرتبات واجور الموظفين والعاملين في دوائر الدولة، وهذه النفقات هي الانفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي، وكل حكومة تتطلع على أن

تحقق فائض ناتج عن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة أو أن تتساوى إيراداتها مع نفقاتها بحيث لا تجد نفسها في حالة عجز فتلجأ إلى الاقتراض العام لسد العجز في الإيرادات والتحويل عن طريق القروض الخارجية أو الداخلية (التحويل عن طريق العجز) أو التحويل عن طريق الاصدار النقدي بدون غطاء بطبع أوراق نقدية (سياسة النقود الرخيصة).

ثانيا: التطور التاريخي للسياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية " Fisc " وتعني بيت المال أو الخزانة وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي المالية العامة، حيث تعزز استخدام ذلك المصطلح على نطاق أكاديمي واسع بنشر كتاب (السياسة المالية ودورات الأعمال) الا انه قد شهد علم المالية تطوراً كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية.

حيث كانت مراحل تطورها كالاتي: (خضار وشريفي: ٢٠٢٠: ١٥)، (دراوسي مسعود، ٢٠٠٦: ٥٠)، (البشري، ٢٠١٩: ٢٤).

١- **السياسة المالية في المجتمعات القديمة:** تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير للسياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين والطبيعيين).

٢- **السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (التقليدي):** لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا باس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها في الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي.

٣- **السياسة المالية في الفكر الكينزي:** بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عليها.

ثالثا: مفهوم السياسة المالية

هناك عدة تعريفات لمفهوم السياسة المالية نوضح البعض منها على سبيل المثال، تعرف السياسة المالية (Fiscal Policy) بانها استعمال النفقات العامة والإيرادات العامة كوسائل للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي كما وتعرف السياسة المالية بانها استعمال الأدوات المالية العامة من برامج الانفاق فضلاً عن الإيرادات العامة لدفع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار نحو تحقيق الأهداف المرغوبة، كما ويعرف اخرون السياسة المالية بانها استعمال النفقات العامة والايرادات العامة للتأثير في الاقتصاد (الجناني والجابري،٢٠٢٠: ٤)، ويعرف (عبد اللطيف وخماس، ٢٠١٧: ٥) السياسة المالية على انها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي. ويعرف (حوباد، ٢٠٢٠: ٧٦) السياسة المالية بأنها السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد

التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة. وأشار (عريب وسحنون، ٢٠٢١: ٩٠١) الى ان السياسة المالية هي استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي والسياسي. وأشار (خضار وشريفي، ٢٠٢٠: ١٦) وهي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الانفاقية للوصول الى اهداف معينة من أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويرى الباحث ان **السياسة المالية** هي استخدام الدولة للإيرادات العامة بشكل كفوء من خلال تقليل النفقات العامة والعمل على تغطية العجز المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة.

رابعا: أهمية السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، وأشار (العقون، ٢٠٢٠، ١٤) الا انه في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهمية السياسة المالية بشكل واضح في كافة الدول نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، فبعد الدور المحايد للسياسة المالية للدولة عند الكلاسيك والتي ترتبط بوجوب أن يقتصر دورها في مهمة تأمين الامن والدفاع

وتوفير العدالة وفرض النظام وهو الأمر الذي يتطلب معه انخفاض النفقات إلى أقل قدر ممكن مما يجعل الحاجة إلى الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات بأقل قدر ممكن وأن يرافق ذلك ضرورة تحقق التوازن في الميزانية العامة بحيث لا يتحقق أي فائض أو عجز فيها، ومن ثم فإنه في إطار وجهة النظر هذه لا يكون للسياسة المالية أي دور اقتصادي أو اجتماعي. حيث أشار (سبيغل، ٢٠٠٧: ١٣) الى انه قد رأّز الكثير من النقاش الدائر حول السياسة المالية على حاجة البلدان النامية لاعتماد سياسة مالية مشددة. وفقاً لرأي سائد، يجب تجنب العجز المالي لأنهُ يؤدي الى خروج الاستثمار الخاص وإلى فقدان ثقة المستثمر آما أنه عامل مسبب للتضخم. من جهة أخرى، تشدد النظرية الاقتصادية الكينزية التقليدية على أن السياسة المالية أداة فعّالة لتحفيز الاقتصاد الذي يعاني من تباطؤ اقتصادي. إلا أن الذين يؤمنون بفعالية السياسة المالية في البلدان المتقدمة، يعترفون أن البلدان النامية تواجه عوائق مهمة نتيجة الاعتماد على السياسة المالية خلال فترات التراجع الاقتصادي) وهو عندما يتعيّن عليها زيادة الانفاق مما يزيد العجز. (تجد العديد من الحكومات انه من الصعب ام من المكلف اقتراض الأموال الضرورية لتمويل الإنفاق الحكومي، فيما تتعرض البلدان التي باستطاعتها الاقتراض، إلى خطر تكبد اعباء دين مفرطة قد يصعب إعادة تسديدها في المستقبل – لا سيما عندما لا يتم استثمار هذه الأموال على نحو صحيح.

خامساً: أهداف السياسة المالية اشار (غميمه، ٢٠٢١، ٤٢) و(عبد اللطيف وخماس، ٢٠١٧، ٦) و (عريب وسحنون، ٢٠٢١: ٩٠٠) الى ان السياسة المالية تتمحور حول أربعة اهداف رئيسية وهي:

١- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من

جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

٢- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، فعملية التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية وهذا يعتمد على امور عدة اهمها زيادة الاستثمار، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطور الاقتصاد وتحقيق الاهداف المطلوبة.

٣- **تحقيق العمالة الكاملة:** يعد التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من اجل الدور المكلف به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة.

٤- **التوزيع العادل للثروات والدخل:** يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزء كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المتحقق والثروة، أما في مجال الإنفاق فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة.

سادساً: دور المصارف في تحقيق أدوات السياسة المالية

أشار (Yeboua,2021: 298) الى ان السياسة المالية يُنظر إليها على أنها إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة من خلال المصارف لتعظيم الإيرادات وتقليل النفقات. وتعتمد السياسة المالية على مجموعة من الادوات يمكن أن نلخصها فيما يلي: (اعمر، بن مسعود، ٢٠٢٠، ٩٥) و (بخيت ومطر، ٢٠١٢: ١٩٠)، (مريم، كلثوم، ٢٠١٩: ١٧) (ناصر، ٢٠١٩: ٤).

١- **السياسة الضريبية:** تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعمق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جية، والتأثير عمى الوضع الاقتصادي من جهة ثانية، مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات للنهوض بها وتحقيق أهداف التنمية.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

٢- **السياسة الانفاقية:** يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة عن طريق المصارف بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة فالنفقات العامة عبارة عن المبالغ النقدية التي تنفق من طرف الأشخاص العامة لغرض تحقيق منفعة عامة.

٣- **السياسة الإيرادية:** تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة

زمنية، وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية كما أنها تعرف بـ: مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقـاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

٤- **العجز:** تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية منها وبشكل متزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولا ومسلما به بعد أزمة الكساد العالمي للفترات السابقة والكساد الذي ساد خلال فترة جائحة كورونا وما رافقها من اختلالات في الموازنات العامة للدول، حيث يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. ويعود ذلك الى سببين وهما:

أ- **زيادة النفقات:** إن المتتبع لطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب التالية: (الزيادة الطبيعية في عدد السكان، زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصا بند الرواتب والأجور، زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل بتكاليف التسليح ويتعدى ذلك حتى بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة الاعمار، وعند تزايد أعباء الدين الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فان كثرة الاقتراض وتراكم الدين العام غير محتملة، كالظروف الطارئة والكوارث الطبيعية وتدهور قيمة النقد وتغيير أساليب إعداد الموازنة).

ب- **قلة الإيرادات:** والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك: نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات كما يلي: (عدم كفاءة وفاعلية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام، انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلباً بسبب تخريب وسائل الانتاج وتعطلها،

العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة التي تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب، التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح، ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الادارة الضريبية).

سابعاً: دور السياسة المالية للمصارف في تخفيف تداعيات جائحة كورونا (كوفيد – ١٩)

أصبحت أزمة كورونا (COVID-19) أكثر قابلية للتنبؤ إلى حد ما ولم تكن منتشرة على نطاق واسع حيث كان ينظر إليها على أنها "مشكلة صينية"، ثم أصبحت "مشكلة إيطالية" ثم أصبحت مشكلة الجميع مع استثناءات قليلة، حيث قللت الحكومات في البداية من أهمية المرض الى ان يتم تحويل المجتمعات في الانتقال الى المجتمع المستدام يتمكن من احتواء الازمة. ومن ثم يقومون بفرض قيود اجتماعية شديدة وتطبيق سياسات التباعد وإغلاق العمل والمدارس وما شابه، وهذا يؤدي حتما إلى ان تكون ضائقة اقتصادية، مما يؤدي بعد ذلك بالحكومات إلى اقتراح تدابير جريئة لمكافحة الركود وعلى نحو متزايد. وكل هذا يرجع إلى الدرجة العالية الطبيعة المعدية للفيروس، والآثار الحتمية لانتشاره المتفجر (Takes, 2020:1)، ويمكن استخدام السياسة المالية للاستجابة لهذا الوباء عن طريق منع الاقتصاد من الوقوع في مصائد الركود واستمرار الصدمات السلبية، حيث إن الركود الناتج عن تقليص وتقليل ساعات العمل يساعد من تقليل شدة الوباء. ويتسبب تفشي COVID-19 في اضطراب واسع النطاق في العالم حيث شرعت السلطات المالية في جميع أنحاء العالم في تصميم وتنفيذ حزمة قرارات للمساعدة في الحفاظ على الميزانيات العمومية، حيث أدت الصدمة الوبائية إلى ارتفاع كبير في معدل البطالة، وان الأسر الفقيرة التي تستمد معظم دخلها من العمل وتعتمد على البنوك لتمويل

الاستهلاك هي المجموعة الأكثر تضررا، مما يعني أن التقلبات في الطلب يمكن أن يكون لها الآثار المستمرة في القدرة الإنتاجية وان الاقتصاد لن يتعافى الا عندما ينتهي الوباء (Faria,2021:2). يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية لهذه الصدمة الكبيرة أعمق وأكثر حدة إذا وضعت السياسة المالية العامة على مسار غير مستقر (بانقا، ٢٠٢٠: ١٠٨).

لا تسبب معدلات الادخار المرتفعة بمشاكل هيكلية في الطلب الكلي في الاقتصاديات المزدوجة الا أنها تمثل فرصة لزيادة الاستثمار ومعدل نمو القطاع الحديث خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث يجب أن يكون لدى القطاع الخاص حافزًا لذلك الاستثمار، ومع ذلك هناك حاجة إلى سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار في الطلب للإنتاج في القطاع الحديث والاقتصاديات المفتوحة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن لتجنب مشاكل المدفوعات خاصة تلك التي تتعلق بالأحداث المفاجئة مثل جائحة كورونا وما رافقها من كساد دولي واقليمي لم ينتهي الى حد الان (Skott,2021: 2).

المبحث الثالث –الجانب العملي

يتناول هذا المبحث الجانب العملي للبحث على مصرف الرافدين والمصرف الزراعي التعاوني من محورين حيث يتمثل المحور الأول في جداول تحليل إجابات أفراد عينة البحث لفقرات المقياس باستخدام عدد من الأدوات الإحصائية متمثلة بـ (التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، الاوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، نسبة الاستجابة، معامل الاختلاف)، بالإضافة الى اختبار فرضيات البحث للتحقق من صحتها في المحور الثاني، حيث إن عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن الميدان المبحوث تتطلب إختيار أدوات وطرائق مناسبة للوصول إلى أدق النتائج واقربها واقعية، لذلك اعتمد الباحث المقابلات الشخصية مع مدير مصرف الرافدين ومدير المصرف الزراعي

في مدينة الموصل، وكذلك على الإدارة العليا في المصارف اعلاه في مدينة الموصل البالغ عددهم (٤٠) مجيب، حيث تم الاعتماد على استمارة الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وباستخدام برنامج (SPSS)، للتعرف على درجة اتفاق وعدم اتفاق أفراد عينة البحث، فقد منحت بدائل الاستجابة على مقياس (ليكرت) الخماسي، حيث تبين الجداول أدناه محاور الجانب العملي من البحث وكما يأتي:

المحور الأول

أولا: جداول تحليل إجابات المستجيبين في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي في دعم السياسة المالية وفقا لفقرات المقياس

تشير النتائج الواردة في الجدول (١) الى ان إجابات الأفراد المبحوثين عن العبارات التي تخص (مصرف الرافدين)، فقد اشارت نتائج التحليل الى وجود تفاوت نحو الاتفاق، اذ كان ل (X12) نسبة الاستجابة الأكبر، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤.٣٠٠٠) وبانحراف معياري (٠.٦٥٦٩٥) وبنسبة استجابة (٨٦%) وبمعامل اختلاف (١٥.٢٨%)، وقد جاءت قيم الأوساط الحسابية للمتغيرات المتبقية اقل من ذلك، وكانت اقل نسبة استجابة ل (X7) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣) وبانحراف معياري (١.٢٥٦٥٦) وبنسبة استجابة (٦٠%) وبمعامل اختلاف (٤١.٨٩%)، وهذا يؤكد على اهمية توفير تقنيات تكنولوجية حديثة في القطاع المصرفي تسهم في نجاح السياسة المالية.

الجدول رقم (١) التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الاستجابة ومعامل الاختلاف لمصرف الرافدين

رمز المتغير	بدائل الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	معامل الاختلاف
	أتفق تماما		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق تماما					
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%				
X1	6	30%	9	45%	1	5%	4	20%	0	0%	3.8500	1.08942	77.00%	28.30%
X2	7	35%	10	50%	2	10%	1	5%	0	0%	4.1500	0.81273	83.00%	19.58%
X3	5	25%	3	15%	7	35%	4	20%	1	5%	3.3500	1.22582	67.00%	36.59%
X4	3	15%	7	35%	5	25%	4	20%	1	5%	3.3500	1.13671	67.00%	33.93%
X5	5	25%	8	40%	6	30%	1	5%	0	0%	3.8500	0.87509	77.00%	22.73%
X6	3	15%	7	35%	6	30%	2	10%	2	10%	3.3500	1.18210	67.00%	35.29%
X7	3	15%	4	20%	5	25%	6	30%	2	10%	3.0000	1.25656	60.00%	41.89%
X8	3	15%	6	30%	7	35%	4	20%	0	0%	3.4000	0.99472	68.00%	29.26%
X9	2	10%	13	65%	4	20%	1	5%	0	0%	3.8000	0.69585	76.00%	18.31%
X10	7	35%	7	35%	6	30%	0	0%	0	0%	4.0500	0.82558	81.00%	20.38%
X11	7	35%	11	55%	2	10%	0	0%	0	0%	4.2500	0.63867	85.00%	15.03%
X12	8	40%	10	50%	2	10%	0	0%	0	0%	4.3000	0.65695	86.00%	15.28%
X13	6	30%	8	40%	6	30%	0	0%	0	0%	4.0000	0.79472	80.00%	19.87%
X14	7	35%	10	50%	3	15%	0	0%	0	0%	4.2000	0.69585	84.00%	16.57%
المؤشر العام	5	25%	8	40%	5	25%	2	10%	0	0%	3.7786	0.92006	75.57%	24.35%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد الى نتائج برنامج SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) الى ان إجابات الأفراد المبحوثين عن العبارات التي تخص (المصرف الزراعي)، فقد اشارت نتائج التحليل الى وجود تفاوت نحو الاتفاق، اذ كان ل (X11) نسبة الاستجابة الأكبر، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤.٥٠٠٠) وبانحراف معياري (٠.٦٨٨٢٥) وبنسبة استجابة (٩٠%) وبمعامل اختلاف (١٥.٢٩%)، وقد جاءت قيم الأوساط الحسابية للمتغيرات المتبقية اقل من ذلك، وكانت اقل نسبة استجابة ل (X3) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٢.٦٥٠٠) وبانحراف معياري (١.٢٦٨٠٣) وبنسبة استجابة (٥٣%) وبمعامل اختلاف (٤٧.٨٥%)، وهذا

يؤكد على ان الوضع الحالي للاقتصاد يتطلب استعمال قدرات صناعية لم تستغل عن طريق الاستثمار في المشاريع الكبرى.

الجدول رقم (٢) التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الاستجابة ومعامل الاختلاف للمصرف الزراعي

رموز المتغيرات	بدائل الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	معامل الاختلاف
	أتفق تماما		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق تماما					
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%				
X1	6	30%	12	60%	1	5%	1	5%	0	0%	4.1500	0.74516	83.00%	17.96%
X2	6	30%	9	45%	2	10%	3	15%	0	0%	3.9000	1.02084	78.00%	26.18%
X3	1	5%	5	25%	5	25%	4	20%	5	25%	2.6500	1.26803	53.00%	47.85%
X4	8	40%	10	50%	0	0%	2	10%	0	0%	4.2000	0.89443	84.00%	21.30%
X5	7	35%	10	50%	2	10%	1	5%	0	0%	4.1500	0.81273	83.00%	19.58%
X6	5	25%	9	45%	3	15%	3	15%	0	0%	3.8000	1.00525	76.00%	26.45%
X7	4	20%	6	30%	6	30%	4	20%	0	0%	3.5000	1.05131	70.00%	30.04%
X8	3	15%	7	35%	8	40%	2	10%	0	0%	3.5500	0.88704	71.00%	24.99%
X9	10	50%	6	30%	3	15%	1	5%	0	0%	4.2500	0.91047	85.00%	21.42%
X10	6	30%	10	50%	0	0%	3	15%	1	5%	3.8500	1.18210	77.00%	30.70%
X11	12	60%	6	30%	2	10%	0	0%	0	0%	4.5000	0.68825	90.00%	15.29%
X12	10	50%	6	30%	4	20%	0	0%	0	0%	4.3000	0.80131	86.00%	18.64%
X13	9	45%	9	45%	2	10%	0	0%	0	0%	4.2500	0.91047	85.00%	21.42%
X14	10	50%	8	40%	0	0%	1	5%	1	5%	4.2500	1.06992	85.00%	25.17%
المؤشر الكلي	7	35%	8	40%	3	15%	2	10%	0	0%	3.9500	0.94624	79.00%	23.96%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد الى نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) الى ان إجابات الأفراد المبحوثين عن التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الاستجابة ومعامل الاختلاف بالمقارنة مابين المصرفين، فقد اشارت نتائج التحليل الى وجود تفاوت نحو الاتفاق، اذ كان ل (المصرف الزراعي) نسبة الاستجابة الأكبر، حيث بلغت قيمة الوسط

الحسابي (٣.٩٥٠٠) وبانحراف معياري (٠.٩٤٦٢٤) وبنسبة استجابة (٧٩%) وبمعامل اختلاف (٢٣.٩٦%)، وقد جاءت قيم الأوساط الحسابية للمتغيرات المتبقية اقل من ذلك، وكانت اقل نسبة استجابة ل (مصرف الرافدين) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣.٧٧٨٦) وبانحراف معياري (٠.٩٢٠٠٦) وبنسبة استجابة (٧٥.٥٧%) وبمعامل اختلاف (٢٤.٣٥%)، وهذا يبين على حرص المصرفين على تطوير السياسة المالية الحالية من خلال نسبة الاستجابة العالية لديهما ولكن يتضح لنا ايضا وجود رغبة اكبر في تطوير السياسة المالية لدى المجيبين في المصرف الزراعي عن المجيبين في مصرف الرافدين وبفارق (٣.٤٣%).

الجدول رقم (٣) التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الاستجابة ومعامل الاختلاف بالمقارنة مابين المصرفين

رمز المتغير	مصرف الرافدين				المصرف الزراعي			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	معامل الاختلاف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	معامل الاختلاف
X1	3.8500	1.08942	77.00%	28.30%	4.1500	0.74516	83.00%	17.96%
X2	4.1500	0.81273	83.00%	19.58%	3.9000	1.02084	78.00%	26.18%
X3	3.3500	1.22582	67.00%	36.59%	2.6500	1.26803	53.00%	47.85%
X4	3.3500	1.13671	67.00%	33.93%	4.2000	0.89443	84.00%	21.30%
X5	3.8500	0.87509	77.00%	22.73%	4.1500	0.81273	83.00%	19.58%
X6	3.3500	1.18210	67.00%	35.29%	3.8000	1.00525	76.00%	26.45%
X7	3.0000	1.25656	60.00%	41.89%	3.5000	1.05131	70.00%	30.04%
X8	3.4000	0.99472	68.00%	29.26%	3.5500	0.88704	71.00%	24.99%
X9	3.8000	0.69585	76.00%	18.31%	4.2500	0.91047	85.00%	21.42%
X10	4.0500	0.82558	81.00%	20.38%	3.8500	1.18210	77.00%	30.70%
X11	4.2500	0.63867	85.00%	15.03%	4.5000	0.68825	90.00%	15.29%
X12	4.3000	0.65695	86.00%	15.28%	4.3000	0.80131	86.00%	18.64%
X13	4.0000	0.79472	80.00%	19.87%	4.2500	0.91047	85.00%	21.42%
X14	4.2000	0.69585	84.00%	16.57%	4.2500	1.06992	85.00%	25.17%
المؤشر الكلي	**3.7786**	**0.92006**	**75.57%**	**24.35%**	**3.9500**	**0.94624**	**79.00%**	**23.96%**

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد الى نتائج برنامج SPSS.

ثانياً: اختبار القيمة التائية (T) لمصرف الرافدين والمصرف الزراعي

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) الى ان إجابات الأفراد المبحوثين عن التوزيعات التكرارية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية بالمقارنة مابين المصرفين، فقد اشارت نتائج التحليل الى وجود تفاوت نحو الاتفاق، اذ كان ل (المصرف الزراعي) القيمة التائية الاكبر، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣.٩٥٠٠) وبانحراف معياري (٠.٩٤٦٢٤) وبقيمة تائية (٤.٤٩٠)، وقد جاءت قيم الأوساط الحسابية للمتغيرات المتبقية اقل من ذلك، وكانت اقل قيمة تائية ل (مصرف الرافدين) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣.٧٧٨٦) وبانحراف معياري (٠.٩٢٠٠٦) وبقيمة تائية (٣.٧٨٥)، وتشير هذه النتيجة الى انخفاض مستوى الحاجة الى تطوير أدوات السياسة المالية لدى مصرف الرافدين، مقابل زيادة القيمة التائية لدى المصرف الزراعي في إيجاد افضل الحلول لتطوير وزيادة فاعلية استخدام أدوات السياسة المالية لديهم.

الجدول رقم (٤) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية بالمقارنة مابين مصرف الرافدين والمصرف الزراعي

رمز المتغير	مصرف الرافدين = ٢٠			المصرف الزراعي = ٢٠		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية
x1	3.8500	1.08942	3.489	4.1500	0.74516	6.902
x2	4.1500	0.81273	6.328	3.9000	1.02084	3.943
x3	3.3500	1.22582	1.277	2.6500	1.26803	1.234
x4	3.3500	1.13671	1.377	4.2000	0.89443	6.000
x5	3.8500	0.87509	4.344	4.1500	0.81273	6.328
x6	3.3500	1.18210	1.324	3.8000	1.00525	3.559
x7	3.0000	1.25656	0.000	3.5000	1.05131	2.127
x8	3.4000	0.99472	1.798	3.5500	0.88704	2.773

6.140	0.91047	4.2500	5.141	0.69585	3.8000	X9
3.216	1.18210	3.8500	5.688	0.82558	4.0500	X10
9.747	0.68825	4.5000	8.753	0.63867	4.2500	X11
7.255	0.80131	4.3000	8.850	0.65695	4.3000	X12
6.140	0.91047	4.2500	5.627	0.79472	4.0000	X13
5.225	1.06992	4.2500	7.712	0.69585	4.2000	X14
4.490	**0.94624**	**3.9500**	3.785	**0.92006**	**3.7786**	**المؤشر الكلي**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد الى نتائج برنامج SPSS.

حيث أظهرت لنا النتائج بان قيمة ت المحسوبة (٢.٠٨٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٩) والتي تشير الى ارتفاع مستوى الرغبة لدى المجيبين لتطوير أدوات السياسة المالية للحصول على افضل أداء ولتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لمنافسة القطاعات المصرفية الإقليمية والدولية.

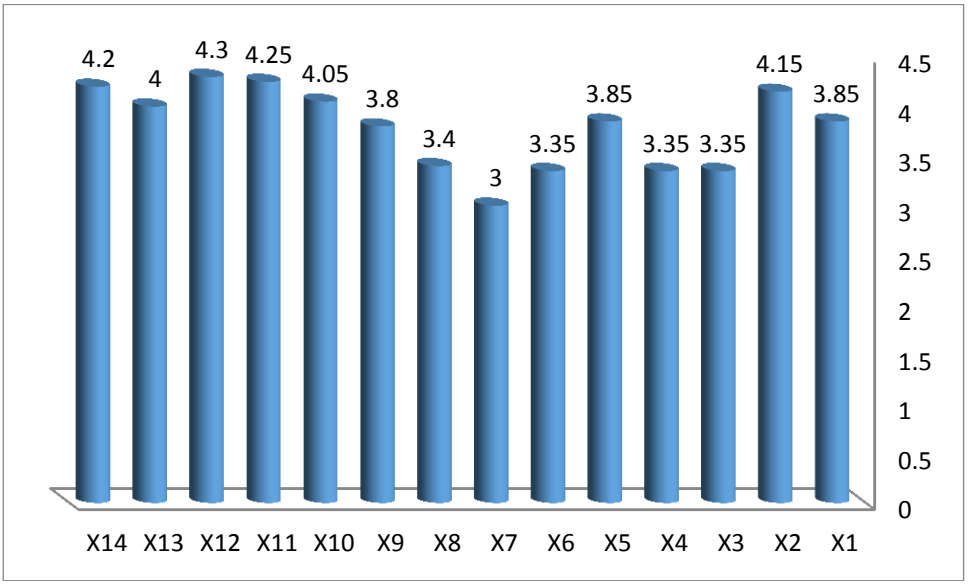

الشكل رقم (١) يبين الأوساط الحسابية لمصرف الرافدين

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد الى نتائج برنامج SPSS.

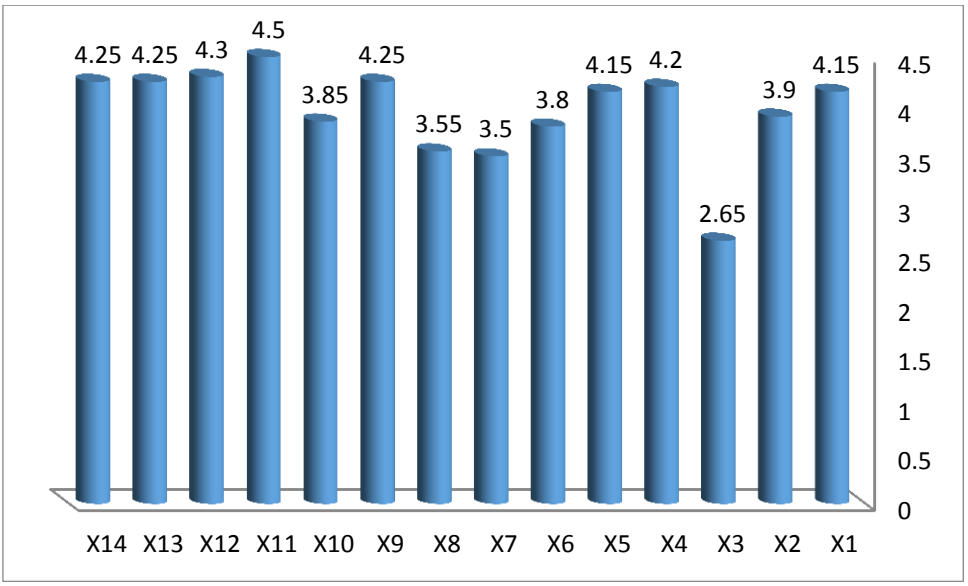

الشكل رقم (٢) يبين الأوساط الحسابية للمصرف الزراعي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد الى نتائج برنامج SPSS.

تشير الاشكال أعلاه الى ارتفاع مستوى الأوساط الحسابية للمصرف الزراعي مع وجود انخفاض فيها لدى مصرف الرافدين، لذا يمكن القول بان المجيبين في المصرف الزراعي لديهم رغبة اكبر في تطوير وتحديث أدوات السياسة المالية وتوسيع نشاطهم الى مستوى اعلى مقارنة مع المجيبين في مصرف الرافدين الذين ظهرت لديهم الأوساط الحسابية بنسب اقل وهذا يدل على وجود رغبة اقل لدى المجيبين في مصرف الرافدين مما يستوجب تحفيزهم وحثهم على ضرورة الاهتمام في تطوير أدوات السياسة المالية لما لها من أهمية قصوى في تعزيز الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع

الإستنتاجات والمقترحات

١- الإستنتاجات:

يتضمن هذا المحور الحصيلة الفكرية والتطبيقية للبحث التي يعبر عنها بصياغة استنتاجاتها المستندة الى الجانب النظري، والأخرى المستندة الى نتائج التحليل الاحصائي، إتضح من وصف متغيرات البحث وتشخيصها إن:

١- السياسة المالية الحالية تحتاج الى اهتمام اكبر لتحقيق ادواتها بالشكل المطلوب.

٢- هناك حاجة الى تطوير وتحديث الأفكار والمفاهيم الخاصة بأدوات السياسة المالية لدى المصرف الزراعي ومصرف الرافدين.

٣- قلة البحوث والدراسات التي تناولت السياسة المالية وادواتها واهم المعوقات التي يعاني منها مصرف الرافدين والمصرف الزراعي في ظل جائحة كورونا وما رافقها من ضرر.

٥- تحتاج المصارف المبحوثة الى تطوير برامجها وهيكليتها بما يتلاءم مع التطورات الحالية في مثيلاتها في الدول المتطورة.

٦- بعض الضغوط السياسية تعمل على زيادة العجز والاستمرار في الانفاق الاستهلاكي بسبب الأعباء المالية التي يتم فرضها على الموازنة العامة للدولة مما يؤثر على عمل المصارف المبحوثة.

المقترحات:

بناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، لابد من تقديم عدد من المقترحات بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية لمصرف الرافدين والمصرف الزراعي التعاوني

وتسهيل استخدام أدوات السياسة المالية بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على أهم المقترحات التي يقترحها الباحث وكالآتي:

١- اصلاح نظام السياسة المالية الحالي وادوتها التي أدت إلى شراهة الاقتصاد الوطني للإنفاق العام دون تحقيق الأهداف المرجوة.

٢- الحاجة الى عقد لقاءات ومؤتمرات دورية وإقامة دورات شهرية للعاملين في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي تسهم في نشر المعرفة والوعي بأهمية السياسة المالية وماهي الشروط الواجبة لتحقيقها بشكل فعال.

٣- دعم مصرف الرافدين والمصرف الزراعي وفروعها بتكنولوجيا متطورة تسهم في اتمتة عملياتها المصرفية للحصول على خدمات مصرفية اسهل واسرع.

٤- تحتاج المصارف المبحوثة الى نظام حوافز يسهم في دعم الحالة المعنوية للعاملين فيها.

٥- حث المصارف المبحوثة على جذب ايدي عاملة ذات خبرة ومهارة عالية تساعد في تطوير العمل المصرفي.

٦- تغطية العجز يحتاج الى سياسة مالية هادفة على المدى القريب والبعيد من خلال وضع خطط للسياسة المالية وتوجيهها لتحقيق النمو الاقتصادي لكي نتمكن من النهوض بعمل المصارف المبحوثة.

المصادر:

أولا: المصادر العربية

أ- الرسائل والأطاريح:

١- البشري، ماب علي، (٢٠١٩)، "السياسة المالية واثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.

٢- خضار، فتيحة، شريفي، حبيبة، (٢٠٢٠)، " التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٩"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

٣- دراوسي، مسعود، (٢٠٠٦)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

٤- العقون، عبد الجبار، (٢٠٢٠)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

٥- غميمه، مصطفى، (٢٠٢١)، "أثر الإصلاحات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول المغاربية: الجزائر-تونس-المغرب للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

٦- مريم، تروني، كلثوم، تروني، (٢٠١٩)، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- بالمسيلة، الجزائر.

ب- الدوريات والبحوث:

١- اعمر، عبد الحميد، بن مسعود، عطا الله، (٢٠٢٠)، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

٢- بانقا، علم الدين، (٢٠٢٠)، "دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٣- بخيت، حيدر نعمة، مطر، فريق جياد، (٢٠١٢)، "السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ٢٥، جامعة الكوفة، العراق.

٤- الجنابي، عمار نعيم زغير، الجابري، قصي عبود فرج، (٢٠٢٠)، "تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧"، مجلة البحوث والدراسات النفطية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

٥- حوباد، مريم، (٢٠٢٠)، "تاثير السياسة المالية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٥"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد ٩، العدد ٢، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

٦- سبيغل، شاري، (٢٠٠٧)، "مذكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية: السياسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو"، بحث منشور في قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.

٧- عبد اللطيف، همسه قصي، خماس، عمر عدنان، (٢٠١٧)، "أداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥٢، جامعة بغداد، العراق.

٨- عريب، فيروز، سحنون، محمود، (٢٠٢١)، "دور اليات السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة: تجربة السودان انموذجا"، مجلة المعيار، المجلد ٢٥، العدد ٥٣، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر.

٩- ناصر، عبير علي، (٢٠١٩)، "دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي: بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية- دائرة الموازنة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد ١٤، العدد ٤٨، العراق.

ثانيا: المصادر الأجنبية

Books: -a

١- Takes, I. (2020). Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever, London university, British.

Journals & Researches: -b

١- Faria-e-Castro, M. (2021). Fiscal policy during a pandemic. Journal of Economic Dynamics and Control, 125, .Netherlands
٢- Skott, P. (2021). Fiscal policy and structural transformation in developing economies. Structural Change and Economic Dynamics, 56, 129-140.
٣- Yeboua, K. (2021). Fiscal policy and growth-inequality tradeoffs: Bayesian evidence from Cote d'Ivoire. Theoretical & Applied Economics, 28(1).

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة / شركة مابين النهرين العامة للبذور

م/ استمارة إستبـانة

المجيبين من الإدارة العليا للمصارف الحكومية ..... المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي ان أضع بين ايديكم هذه الاستمارة الخاصة ببحث **(دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية: دراسة استطلاعية في المصارف الحكومية لمحافظة نينوى)**، إذ تمثل جزءاً من متطلبات إعداد بحث في مجال الإدارة المالية وتعد مقياساً يعتمد لأغراض البحث العلمي، ويتأمل الباحث من حضراتكم الإجابة عن فقراتها جميعها بعلامة (√) في المكان الذي يعكس رأيكم بصدق مؤكدا لكم أن البحث سوف يستعمل للأغراض العلمية فحسب فلا داعي لذكر الاسم شاكرين مقدماً تعاونكم معنا.

مع خالص الشكر والتقدير

ملاحظة

❖ يرجى الإجابة عن الأسئلة جميعها لان ترك أي سؤال دون الإجابة يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل الاحصائي.

❖ بإمكانكم الاستفسار عن أي غموض او الاستفسار عن الأسئلة من الباحث.

الباحث
معد حازم علي السعدون
وزارة الزراعة / شركة مابين النهرين العامة للبذور

السياسة المالية (Fiscal policy)

تعرف السياسة المالية على انها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يساهم ترشيد النفقات الحكومية وزيادة كفاءة النظام الضريبي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.					
2	عدم الافراط في الاقتراض الحكومي من خلال توفير مصادر أخرى لتمويل العجز في استقلالية السلطة المالية.					
3	تساهم السياسة المالية الحالية في جلب الاستثمار الحكومي.					
4	السياسة المالية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.					
5	أدوات السياسة المالية لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.					
6	تزايد النفقات العامة بشكل يفوق بكثير نسبة الإيرادات العامة نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات اغلفة مالية كبيرة.					
7	تناقص حجم الإيرادات بعد سنة ٢٠١٥ نتيجة انخفاض أسعار النفط ودخول البلاد في سياسة التقشف ادى الى ضعف تطبيق أدوات السياسة المالية.					
8	اخضاع الانفاق العام الى معايير الجدوى الاقتصادية من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة.					

٩	ضرورة القيام بإجراء بحوث ودارسات لمعرفة أسباب تدني الإيرادات غير الجبائية وايرادات الجباية العادية.					
١٠	إعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية والتأكد من عدم إقرار اعفاء دون ان يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية.					
١١	الوضع الحالي للاقتصاد يتطلب استعمال قدرات صناعية لم تستغل عن طريق المشاريع الكبرى.					
١٢	توفير تقنيات تكنولوجية حديثة في القطاع المصرفي تساهم في نجاح السياسة المالية.					
١٣	الحاجة الى عقد لقاءات دورية واستثنائية تساهم في رفع مستوى أداء السياسة المالية.					
١٤	استقرار القرار المالي بعيدا عن التجاذبات السياسة يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق أهدافه بشكل أفضل.					

دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية: دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي / محافظة نينوى

The role of banks in supporting the financial policy of the Iraqi state and the tools for achieving it: An exploratory study in the Agricultural Cooperative Bank in Nineveh Governorate

معـد حـــازم السعـــدون

وزارة الزراعـــة / شركـة ما بين النهرين العامـــة للبـــذور

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٥/٢٥ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٧/١٥**

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور المصارف العراقية في دعم السياسة المالية للدولة العراقية وأدوات تحقيقها وفق أفضل التوجهات المالية وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مصرفية متميزة تسهم في تنمية ودعم السياسة المالية للدولة العراقية.

قام الباحث بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الميدان المبحوث، حيث كان مجتمع العينة (٢٥٠) موظف على الملاك الدائم الموظفين في المصارف الحكومية وهي (مصرف الرافدين، المصرف الزراعي)، باستخدام استمارة الاستبانة التي تعد الاداة الرئيسة والتي تم توزيعها على (٤٠) مستجيب للتوصل الى النتائج، من أصل (٤٠) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) من اساليب احصائية لاختبار الفرضيات الرئيسة والتي تنص على وجود دور رئيسي للمصارف في تحقيق ادوات السياسة المالية للدولة العراقية، وتم التوصل الى عدة استنتاجات ومنها وجود أدوات مالية يعتمدها المصرف لتقديم افضل الخدمات المصرفية، وفي ضوء ذلك قدم الباحث من خلال البحث مجموعة من المقترحات التي تخص البحث بما يحقق أكبر فائدة للميدان المبحوث.

الكلمات المفتاحية: (السياسة المالية)، (أدوات السياسة المالية)، (المصارف).

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الثالث / ايلول ٢٠٢١
الصفحات ٢٢٥- ٢٥٤